

بحث بعنوان:

التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي

إعداد الباحث / عبد الهادي إبراهيم الحويج

المخلص:

سعت الدراسة الراهنة للتعرف على أهم التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه عملية المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي، وتتدرج الدراسة ضمن الدراسات التحليلية - الوصفية في علم الاجتماع، وقام البحث بطرح مجموعة من التساؤلات سعى للإجابة عليها لتحقيق الهدف الرئيس وقد جاءت على النحو التالي:

- ١- ما هي حقيقة وطبيعة الأزمة الليبية؟
- ٢- ماذا تعني المصالحة الوطنية، وما هي شروط نجاحها؟
- ٣- ما هي أهم تحديات المصالحة الوطنية الليبية؟
- ٤- ما موقف الأطراف الإقليمية والدولية من المصالحة الوطنية الليبية؟
- ٥- ما الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية الليبية؟
- ٦- ما هي الآفاق المستقبلية للقضية الليبية؟

وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

- ١- الأزمة الليبية بنيوية تعاني منها الدولة نتيجة غياب القيادات التي تستطيع معالجة المشكلات التي خلفتها الثورة.
- ٢- المصالحة الوطنية لابد أن تكون شاملة بين كل المكونات الاجتماعية والسياسية للمجتمع الليبي وتعتمد على فكرة العفو العام ولا غالب ولا مغلوب.
- ٣- تتمثل أهم التحديات في فوضى السلاح، وانتشار العنف، وغياب التسامح، ووجود تدخلات خارجية.
- ٤- الاطراف الاقليمية يمكن الاعتماد على بعضها خاصة دول الجوار المهدهد أمنها القومي باستمرار الأزمة، أما الأطراف الدولية فيجب تحيئها جانبا لأن كل منها يسعى لتحقيق مصالحه.
- ٥- تتمثل أهم الحلول في السعي لانجاح الحل السياسي، ودعم مؤسسات الدولة، وجبر الأضرار، وتحقيق العدالة، وتكوين جيش موحد لمواجهة الميليشيات المسلحة.
- ٦- الآفاق المستقبلية ترتكز على إنجاح عملية المصالحة الوطنية الشاملة لإنهاء الأزمة وعودة الاستقرار، وإلا سيظل الوضع كما هو عليه الآن.

الكلمات المفتاحية:

التحديات، الاجتماعية، السياسية، المصالحة، الوطنية.

Summary:

The current study sought to identify the most important social and political challenges facing the process of national reconciliation in the Libyan society, and the study falls within the analytical–descriptive studies in sociology.

- 1– What is the truth and nature of the Libyan crisis?
- 2– What does national reconciliation mean, and what are the conditions for its success?
- 3– What are the most important challenges of Libyan national reconciliation?
- 4– What is the position of the regional and international parties on the Libyan national reconciliation?
- 5– What are the proposed solutions to end the division and achieve Libyan national reconciliation?
- 6– What are the future prospects for the Libyan issue?

The results were helped as follows:

- 1– The Libyan crisis is a structural condition that the state suffers from as a result of the absence of leaders who can address the problems left by the revolution.
- 2– National reconciliation must be comprehensive and comprehensive for the well-known Muslims in Palestine.
- 3– The emergence of the most important challenges in the chaos of arms, the spread of violence, the absence of tolerance, and the presence of external interference.

- 4- The regional parties can rely on each other, especially the neighboring countries whose national security is threatened by the continuation of the crisis. As for the international parties, they must be set aside because each of them seeks to achieve its interests.
- 5- The most important solutions are striving for the success of the political solution, supporting state institutions, making reparations, achieving justice, and forming a unified army to confront the armed militias.
- 6- The future prospects are based on the success of the comprehensive national reconciliation process to end the crisis and restore stability, otherwise the situation will remain as it is now.

Key words:

Challenges, social, political, reconciliation, national.

مقدمة:

في ١٧ فبراير عام ٢٠١١ قام الشعب الليبي بالثورة على نظام العقيد معمر القذافي الذي دام في حكمه أكثر من ٤٢ عام، وبعد ثمانية أشهر فقط من قتل القذافي فرح الليبيون بحريتهم التي طالما حلموا بها إلى أنهم سرعان ما أدركوا أن انتقالهم إلى الديمقراطية - كما يعتقدون من وجهة نظرهم - يعني أن ثمة تحديات كبيرة في انتظارهم، وبعد مرور عدة أعوام على وفاة القذافي ما زال الشعب الليبي يكافح جاهداً لإعاده بناء بلده، ونظراً لتعقد عملية إعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع، وبعد مرور أكثر من عشرة أعوام على ما يسمى بثورات الربيع العربي التي خلفت الدمار والإنقسام للشعوب العربية عموماً، وللشعب الليبي على وجه الخصوص تحتاج ليبيا لعملية مصالحة وطنية شاملة من شأنها تأمين عمليه إنتقال ناجحة إلى حالة من السلام والاستقرار الاجتماعي، إلا أن هناك تحديات صعبة تقف بالمرصاد أمام هذه العملية فقد خلفت الثورة والإحتجاجات العديد من الآثار المدمرة ، فقد تعرضت ليبيا لحرب أهلية مدمرة خلقت مجتمعاً منقسماً، وعمت حالة من الفوضى جميع أنحاء البلاد فالمليشيات والمجالس العسكرية هي من تحكم البلاد فعلياً، حيث تم إقصاء عدد كبير من القبائل والفصائل لاتهام معظم أبنائها بأنهم من أنصار النظام السابق بالإضافة إلى مئات الآلاف من النازحين داخلياً وخارجياً، وغيرها من المشكلات التي سوف نعرض لها خلال الدراسة الراهنة. (GEORGE, 2012)

وتسعى الدراسة بالأساس إلى تسليط الضوء على تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١ ، لأن واقع الإنتقال إلى ليبيا الجديدة ليس بالأمر اليسير، إذ يتطلب ذلك مواجهة الماضي وتيسير المصالحة بالإستناد إلى جملة من الاصطلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحضر في إطارها مسألة العدالة الإنتقالية كمتغير مهم في تحقيق المصالحة الوطنية الليبية، وسوف نقوم بتوضيح ذلك من خلال الإرتكاز على عدة نقاط وهي:

أولاً: حقيقة وطبيعة الأزمة الليبية، ثانياً: ماهية المصالحة الوطنية، وشروط نجاحها، ثالثاً: تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا، رابعاً: موقف الأطراف الإقليمية والدولية من المصالحة الوطنية الليبية، خامساً: بعض الحلول المقترحة لإنهاء الإنقسام، وتحقيق نجاح المصالحة الوطنية، سادساً: آفاق المستقبل للقضية الليبية.

أولاً: حقيقة وطبيعة الأزمة الليبية:

عند الحديث عن المصالحة الوطنية في ليبيا يقتضي الأمر أن نبحث في الأسباب التي أدت إلى الانقسام الليبي الراهن، وتشخيص الواقع الذي اقتضى الحديث عنه، حيث يبدو من خلال المشهد أن هناك قصور في تشخيص المشكلة يحول دون وضع الحلول الناجحة لها، فعدم معالجة جذور الانقسام أفضى إلى إخفاق المحاولات المتعددة لرأب الصدع وتعثر المصالحة، فقد فشلت معظم محاولات رأب الصدع وإنهاء الانقسام الليبي، كما تعثر تطبيق الإتفاقيات الموقعة بين طرفي الانقسام، (مجلس النواب طبرق، والمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق طرابلس)، ابتداءً من اتفاق غدامس وانتهاءً باتفاق الصخيرات المغربية عام ٢٠١٥، ومازال الحديث عن المصالحة مفتوح ومستمر وينتقل من دولة إلى أخرى، ويبقى الجدل مستمراً حول أنجع الطرق لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة بين أطراف اللعبة السياسية الليبية.

فقد ساهم فوز حزب التحالف الوطني الذي يرأسه محمود جبريل في انتخابات صيف ٢٠١٤ - مع عدم قبول بعض الأطراف الأخرى التسليم بنتائجها - في توافر أسباباً بنيوية عميقة للتناحر والتشرذم، ومن ثم لمزيد من الانقسام بين الليبيين، هذا الانقسام بدأ سياسياً وأيديولوجياً، لكن سرعان ما تحول إلى انقسام مادي جغرافي، ويلاحظ أن الخلافات والانقسامات في صفوف القوى والأحزاب السياسية الليبية لم تكن بين معسكر الإسلاميين بأطيافهم المختلفة من ناحية، ومعسكر القوى والأحزاب الموصوفة بالليبرالية من ناحية أخرى، بل كانت هناك أيضاً خلافات وانقسامات داخل كل معسكر، وترتب على كل ذلك وجود هوة سياسية عميقة مازالت تشكل مصدراً للتناحر الحاد نشأت عنه ثنائيات ذات دلالة في تشطي وتبعثر حال الليبيين، وهو ما جسده تسيير البلاد بجهازين تشريعيين وتنفيذيين متنافسين، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبدالله الثني وتدعمها قوات المشير خليفة حفتر، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس الغرب يقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فائز السراج، وتدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة، ولا يقوم ذلك على السياسة والأيديولوجية فقط، وإنما أيضاً المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية في إطار التجاذب الكبير، وهكذا بدلاً من أن

يمثل هذا الاتفاق السياسي بداية مرحلة جديدة من التوافق الوطني أصبح يمثل بذاته نقطة خلاف أضافت المزيد من الانقسام والتعقيد على الموقف الليبي. (عبد الحميد - www.alarabia.com)

ويمكن تشخيص أسباب الفشل في التوافق الوطني الليبي إلى وجود عدة عوامل مهمة ومؤثرة تتجسد في:

١- عدم وجود سيادة حقيقية للدولة الليبية تمكنها من الإفلات من سيطرة بعض القوى الخارجية الإقليمية والدولية، والتحرر من تأثيرها، لذلك، يصعب الحديث عن حكومة ليبية حرة الإرادة ضمن معطيات الوضع الحالي بسبب تبعية بعض الأطراف السياسية للخارج، وهو ما يجعل المصالحة بعيدة عن التحقق من هذه الزاوية.

٢- ساهمت الخلافات السياسية والأيدولوجية بين القوى والأحزاب السياسية الليبية وتباين المصالح المختلفة، حول العديد من القضايا ذات العلاقة بالشأن الليبي العام في إحداث مزيد من الانقسام والتشطي في صفوف الليبيين، هذا التناقض الحاد في الرؤى والأهداف بين طرفي الانقسام الليبي جعل من الصعوبة بمكان إيجاد صيغة للتوافق بينهما نتيجة لتغليب المصالح الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية العليا.

٣- غياب الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهو ما يدفع كل طرف إلى تجنب تقديم تنازلات تقضي إلى مصالحة وطنية شاملة. (رودلفو - ٢٠١٢)

كل هذه العوامل تعيق التفكير ببعض الحلول التي ربما لا يكون ممكناً تحقيقها في الوقت الحالي، لكن ذلك لا يمنع أخذها في الحسبان في حال تغيرت الظروف المحيطة على مجمل القضية الليبية، تأسيساً على هذا التشخيص للواقع يتضح أن أكبر أزمة بنيوية تعانها الدولة الليبية تتمثل في أزمة غياب الكفاءات التي تشكل أعمدة الدولة، وقد تأكد ذلك من خلال الممارسات خلال الفترة التي تلت الثورة،

حيث فشلت القيادات السياسية في معالجة ما واجهها من مشكلات أثناء عملية التحول من الثورة إلى بناء الدولة.

ثانياً: ماهية المصالحة الوطنية، وشروط نجاحها:

يعتبر دور المصالحة الوطنية دور محوريا في بناء الإستقرار في ليبيا لأنها تمثل عملية بناء أو إعادة بناء للعلاقات الاجتماعية التي تضررت في وقت سابق جراء استعمال العنف، ولا تقتصر هذه المصالحة على المصالحة بين الأفراد فقط بل تجاوزها إلى المصالحة بين المواطنين ودولتهم، كما تهدف المصالحة إلى ترسيخ الأمن وكسر العنف وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية، ويتوقف نجاح مساعي المصالحة على احترام مختلف المراحل التي تسبق التجسيد النهائي لها وتتمثل المرحلة الأولى في تكريس التحول من حالة الخوف إلى حالة غياب العنف وتتميز هذه المرحلة بتراجع العنف وحالات القتل، أما المرحلة الثانية فتتمثل في بناء الثقة بين مختلف الأطياف المصارعة في المجتمع وتتميز هذه المرحلة لظهور مؤشرات إيجابية حول قدرة مختلف الأطراف على التعايش فيما بينها، أما المرحلة الثالث فتتمثل في توجيه المجتمع على التعايش مع ضحايا العنف (Building , 2012)

إن مصطلح المصالحة يعد مصطلح واسع وفضفاض ويحتمل أكثر من معنى، كالتوفيق بين الأطراف والتوافق بين الأطراف وإعادة العلاقات، كذلك يرتبط هذا المفهوم بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل الإعتذار والتسامح والعتف وبناء السلام والتعايش السلمي والعدالة التصالحية، وقد يختلف مدلوله من شخص لآخر ومن المجتمع لآخر، فما يمكن تطبيقه في بلد ما قد لا يجوز تطبيقه في بلد آخر، نظراً لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلاد. (حسين - ٢٠٠٦)

وتعني المصالحة الوطنية عملية للتوافق الوطني تقوم على أساسها بناء علاقات بين الأطراف السياسية والمجتمعية، وتكون قائمة على التسامح والعدالة وإزالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي

بين أطراف المجتمع كافة بما يضمن الإنتقال الصحيح نحو الديمقراطية من خلال آليات محددة وفقاً لمجموعة من الإجراءات. (عز العرب - ٢٠١٢)

إذا فالمصالحة تعني تطبيق العدالة الإنتقالية، ومفهوم العدالة الإنتقالية يكون بالأثاث على مسارات حقيقية وعدالية، وهي بذلك تختلف عن المصالحات التي تسعى إليها التيارات والفصائل السياسية التي يضطلع بها أساساً ممثلو الأحزاب والقوي السياسية المختلفة، ومصطلح العدالة الإنتقالية لا يعني إطلاقاً التصالح مع مرتكبي الجرائم القديمة، لأن مفهوم المحاسبة هو أحد أهم دعائم العدالة الإنتقالية في الاتجاهات الدولية الحديثة، كما يجب أن نضع في الإعتبار أن أطراف المصالحة الوطنية تتعدد في ليبيا، لأنهم لا يقتصرون على قبيلة أو منطقة أو فصيل معين. (عبد الحميد - www.alarabia.com)

شروط نجاح المصالحة الوطنية:

لنجاح المصالحة الوطنية لابد من توافر مجموعة من الشروط والعوامل وهي:

١- لابد من توافر اعتراف رسمي بشأن الوقائع التي شكلت انتهاك لحقوق الإنسان والإقرار بمبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم والمتسببين في إهدار حقوق الأبرياء ويتم ذلك بشكل تصالحي بحيث يشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية.

٢- لابد من توافر الدعم المادي والمعنوي للأشخاص والأهالي المتضررين من عمليات العنف والتي يكون سببها النظام، بحيث يكون هذا التعويض مبدأً رسمياً مقرر ويتم العمل به.

٣- لابد من إبراز تجربة العدالة الإنتقالية في الذاكرة الوطنية لكي تكون سداً أمام كل من يفكر في اقتراح أمثاله سواء عن طريق عرضها في وسائل الإعلام أو عن طريق عرض مشاهد تذكارية تعبر عن انتهاكات حقوق الإنسان وكيف كان للعدالة الإنتقالية دور في إعادة الأمن.

٤- بذل كل الجهود من أجل الكشف عن جميع المفقودين والمختفين وتحديدهم وكذلك التكفل بعائلاتهم ومساعدتهم في العصور على ذويهم. (شاهيناز - ٢٠١٣)

ثالثاً: تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا:

تحتاج ليبيا لعملية مصالحة وطنية شاملة من شأنها تأمين عملية الانتقال الناجحة إلى حالة من السلام والاستقرار الاجتماعي والسياسي، إلا أن هناك تحديات صعبة تقف أمام هذه العملية ففي محاولة منه للحفاظ علي البلاد والتشبث بالسلطة عرض القذافي ليبيا لحرب أهلية خلفت مجتمعا منقسماً، وحالة من الفوضى عمت جميع أنحاء البلاد فالوضع الأمني الحالي في ليبيا غير مبرر ولا يمكن الدفاع عنه فالمليشيات والمجالس العسكرية هي من تحكم البلاد فعلياً، وتم إقصاء مدن وقبائل بأكملها من عملية إعادة الإعمار، ووصل عدد اللاجئين إلى ما يقارب من المليون لاجئ بالإضافة إلى مئات الآلاف من النازحين داخلياً. (نور الهدى - ٢٠١٦ ص ١٦٦)

فهناك عدد من التحديات تقف في وجه عملية المصالحة الليبية خاصة ملفات الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين وإعادة توطين اللاجئين، أما التحدي الثاني فيتمثل بأن فكرة المصالحة في حد ذاتها يمكن أن تكون غامضة مما يؤدي إلى فهمها بطرق مختلفة لدى المواطنين الليبيين، ففي ظل غياب مفهوم موحد للمصالحة؛ غالباً ما يكون موقف الليبيين من المصالحة مستنداً على مفهومهم الخاص، فعلي سبيل المثال يرفض بعض الليبيين أي مصالحة يعتقدون أنها تعني نسيان الماضي بالكامل دون مساءلة الذين ارتكبوا جرائم الماضي، أما التحدي الثالث فيتمثل في توقيت بدء تنفيذ عملية المصالحة الوطنية في ليبيا فلا يجب أن تبدأ في وقت مبكر جداً ولا متأخر جداً، لأن ذلك قد يواجه خطر فقدان الأطراف اهتمامها بهذه العملية وبالتالي يصبح من الصعب تحقيقها فلا بد أولاً من توفير المناخ الملائم لتحقيق المصالحة الوطنية. (فرانسيس - ٢٠٠٧ ص ٣٤ - ٣٧)

ونقصد بالتحديات هنا المعوقات التي تعيق تحقيق عملية المصالحة في ليبيا نجل أبرزها في

التالي:

١- التعامل مع الماضي:

بعد تجربة ٤٢ عاماً من الدكتاتورية - بما نتج عنها من قمع واعتداءات على كرامة الإنسان، إلا أن جعلت نسيان الماضي أو تجنبه أمراً غير ممكن بالنسبة للليبيين، فقد يعمل الليبيون حالياً على التخلص من الهوية التي ألصقها القذافي بالبلاد والتي تركزت على القذافي نفسه وعلى رؤيته المجتمعية للجماهيرية، ويستعين الليبيون بالماضي لتحديد هوية جديدة وتشكيلها، لكن بالنسبة لكثير من الليبيين، يمثل عهد القذافي ذاكرتهم التاريخية المعروفة، هذا ما يسميه فاميك فولكان (الصدمة المختارة) أو (التمثيل العقلي المشترك لحدث لتاريخي صادم) الذي يصبح علامة بارزة في هوية مجموعة كبيرة من الأشخاص ومن أجل التغلب على هذه الصدمة الجماعية، تعتمد الليبيون التركيز على ما يسميه فولكان (بالمجاد المختارة) ، وهي أحداث تاريخية مشرقة تجمع حولها الليبيون، فقد ضرب بعض الليبيين بالقذافي وجماهيريته عرض الحائط، واختاروا ربط أنفسهم (بالمجد المختار) الخاص بهم وهو زعيم المقاومة، (عمر المختار) ١٨٥٨ - ١٩٣١، لقد حاول بعض الليبيين أن يقضوا على أي شيء يذكرهم بعهد القذافي في ذلك الوقت ، فلوحات السيارات التي كُتب عليها الجماهيرية في السابق قام أصحابها بتشويهه، كذلك قام بعضهم بمسح صورة القذافي التي لا تزال تظهر على الدينار الليبي، وفي الوقت الذي يتصارع فيه الليبيون مع ماضيهم يجب أن يقرروا إلى أي مرحلة يريدون أن يعودوا وكم من ماضي يجب نسيانه، تترتب على ذلك آثار خطيرة في إقرار نقطة البداية لتحقيق التغيير، خاصة في ظل الصراعات والانقسامات وانتهاكات حقوق الإنسان، والإقصاء القانوني لعناصر النظام السابق من الحياة السياسية، وهو ما يُعرف بالتطهير. (www.vamikvolkan.com)

٢- التحديات السياسية والأمنية:

أكدت التحولات والتطورات التي شهدتها ليبيا خلال مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي أنها تعاني من أزمات حادة ومتزايدة، وهو ما جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد، وتتجلى أبرز الأزمات في استمرار حالة الإنفلات الأمني غير المسبوقة مع تصاعد أعمال الإرهاب والتفجيرات ، وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تدهور مستوى السياسات

العامة، فقد بات واضحاً أن كيان الدولة أصبح مهدداً بفعل تفاقم حدة الانقسامات والصراعات القبلية والعرقية، وتأتي الأزمات السابقة في سياق أزمة بنيوية تتعلق بالفاعلين السياسيين، وهي تتمثل في غياب أو ضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيق بشأن أولويات المرحلة الإنتقالية واستحقاقاتها، وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية بمختلف توجهاتها. (إتوري -

(١٩٩١)

وحتى الآن لم يظهر ما يشير إلى نجاح المؤسسات الإنتقالية في إنجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن، بل إن هناك مؤشرات على استمرار تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، لاسيما في ظل الخلافات والانقسامات شبه المستمرة بين مجلس النواب والمجلس الرئاسي، بل وداخل كل منهما، الأمر الذي أصابهما بنوع من الشلل، كما لا توجد مؤسسات دولة قادرة على القيام بوظائفها، فالجيش والشرطة وغيرهما من المؤسسات تعرضت لضغوط شديدة أدت إلى ضعفها وانهايار بعض قدراتها بعد إطاحة نظام القذافي، لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، وبخاصة في ظل انتشار السلاح والمليشيات على نطاق واسع، وظلت الساحة السياسية والأمنية خاضعة لهيمنة قوى سياسية وعسكرية، وهو ما يمثل خطراً حقيقياً على مسار المصالحة (فريق الأزمات العربي -

مارس ٢٠١٧، ص ١٤)

ومن هنا ظهر في قلب المشهد السياسي والأمني عدد كبير من مجالس الثوار والكتائب والمليشيات المسلحة، فضلاً عن المجالس القبلية ذات النفوذ الواسع في مناطقها، والجماعات المسلحة الموالية للنظام السابق، وعصابات الجريمة المنظمة، فالليبيون كانوا بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، كما هم بحاجة أكبر إلى هامش كافٍ من الوقت لنجاحها، وليسوا بحاجة إلى دولة المليشيات التي تصنع بعيداً عن الأجندة الوطنية، وتشير التقديرات إلى تضاعف أعداد المليشيات الذي ناهز ١٧٠٠ مليشية مسلحة، وبعدم كان الهدف من بقاء بعض المليشيات حفظ الأمن، تحولت إلى مُهدّد مستمر له، فمليشيات السابع عشر من فبراير المتطرفة، هي من تقوم بعمليات الخطف والتعذيب والقتل، وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تغلق مختلف المؤسسات والمواقع المهمة

والحيوية كحقول النفط والغاز، وهي كذلك من تقف ضد إعادة بناء الجيش والشرطة. (زاوشي - ٢٠١٦، ص ١٥٠)

إن الأوضاع الأمنية المتردية في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، وتزايد نفوذ الجماعات الإرهابية ولاسيما تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا "داعش" يستلزم الحاجة لرص الصفوف ونبذ الخلافات السياسية والمجتمعية بين الأطراف الليبية المتنازعة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن الخلافات والانقسامات السياسية في ليبيا هي في المقام الأول انعكاس لانقسامات أيديولوجية وقبلية وعرقية، تصاعدت بدرجة كبيرة في مرحلة ما بعد القذافي، وذلك لسد الفراغ الذي نجم عن انهيار القبضة الأمنية والتسلطية للنظام، وقد أصبحت النخب المتنافسة والمتصارعة على الساحة الليبية تعلي مصالح قبائلها ومناطقها وأحزابها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد تغيب، هنا تبرز أهمية وحيوية التوصل إلى حد أدنى من الإجماع الوطني وترسيخه بما يتضمن التوافق على خارطة طريق مقبولة، وهو ما يقتضي الاحتكام إلى قواعد مختلفة تستند إلى عقد اجتماعي - سياسي ينبثق منه توافق وطني على أساسيات المسألة الوطنية وخطوطها العريضة، ولتحقيق هذا العقد لابد من ولوج كل الأطراف في مصالحة حقيقية مع الذات أولاً وقبل كل شيء، لتطهيرها من نزعات الإقصاء فكرياً وممارسة.

٣- التحديات الاجتماعية:

فبعد سقوط النظام السياسي مباشرة، وانهيار مؤسسات الدولة، بدأت القبائل والمناطق المنتصرة تبحث عن مسألة إعادة توزيع المكاسب، سواء أكانت الاقتصادية، أم السياسية، مما دفع بالقبائل المنتصرة إلى فرض إرادتها على القبائل والمناطق المنهزمة، ووصل الأمر إلى قيامها بمعاينة كل من يخالفها، في محاولة منها لحماية مكاسبها ومصالحها الجديدة، والمحافظة عليها، فبرزت ظاهرة التهجير القسري لبعض القبائل والمناطق المنهزمة، فأثر ذلك على وحدة النسيج الاجتماعي في ليبيا، كل ذلك

تزامن مع ضعف السلطة الجديدة تارةً، وعجزها تارةً أخرى عن القيام بوظائفها خاصةً فيما يتعلق بالحماية والدفاع عن وحدة النسيج الاجتماعي لأبناء الوطن، وبشكل عام فإنه يمكن تحديد أهم ملامح هذه المرحلة في النقاط التالية:

- تصدع النسيج الاجتماعي في ليبيا المقترن بتعدد التوترات ، والصراعات بين القبائل والمناطق المنتصرة من جهة، والقبائل والمناطق المنهزمة من جهة أخرى، وأهم تلك التوترات والصراعات القبلية هي: الزنتان ضد المشاشية والريانية، وزوارة ضد النوائل، وغريان ضد الأصابعة، وككله ضد القواليش، ويفرن ضد المشاشية، مصراتة ضد تاورغاء.

- دفعت هذه التوترات والصراعات إلى بروز ظاهرة التهجير القسري للقبائل والمناطق المنهزمة.

- بروز عدد من مجالس المصالحة الوطنية؛ نتيجة للضعف والتدهور الذي أصاب مؤسسات الدولة، حيث أصبحت السلطة عاجزة عن مواجهة القبائل والمناطق المنتصرة.

*بدأت بعض مجالس المصالحة الوطنية بالتسجيل ضمن الجمعيات الأهلية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، حيث وصل عدد تلك المجالس ذات العلاقة بالمصالحة حوالي خمس مؤسسات أهمها : مجموعة الوفاق الوطنية، وجمعية المصالحة الوطنية والتسامح، وجمعية أجنحة السلام، والتجمع الليبي للتنمية والإصلاح، والجمعية الليبية للسلام وحقوق الإنسان.

- لم يعد تأسيس مجالس المصالحة الوطنية مقتصرًا على مدينة طرابلس فقط ؛ إنما أصبح هناك تنوع في عدد المدن والمناطق، كما أنه بالرغم من زيادة عدد هذه المجالس خلال هذه المرحلة إلا أنه لازالت آليات عملها تتم وفق ما يُعرف بالتضامانات الاجتماعية البدائية، المتميزة ببساطة أدائها. (Wolfram, 2013)

2013

ونخلص من كل ما تقدم أنه بالرغم من وجود إطار قانوني ومؤسسي لعمل مجالس المصالحة، والمتمثل في مجموعة تراخيص أو إذن مزاولة من الحكومة خلال هذه مرحلة إلا أنها لم تستطع تجاوز الحدود المرسومة لها في العقل الجمعي للمجتمع، حيث تفتقر ممارساتها الفعلية إلى آليات التفكير والتخطيط المؤسسي، فأصبحت تلك المجالس عبارة عن تجمّع مرخّص له من قبل السلطة يضم في

عضويته عدد من أفراد المجتمع، لديهم تواصل اجتماعي مسبق، قد يكون من خلال القرابة، أو المنطقة، أو الصداقة، أو غير ذلك، ويرغبون في القيام بمهام المصالحة الوطنية، إنطلاقاً من اعتقادهم بامتلاك الخبرات، والكفايات، أو المكانة الاجتماعية، أو الدينية أو الوطنية، وهناك من يُشارك من أجل تحقيق أهداف قبلية، أو مناطقية، وهناك من يُشارك لأسباب شخصية، حيث يرى فيها فرصة لتحقيق الذات وفرض الوجود.

ومن خلال ما سبق يمكن إيجاز أهم التحديات الاجتماعية في النقاط التالية:

- ١- بالرغم من وجود عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المصالحة الوطنية إلا أنها لم تتمكن من بناء تكتلات وتحالفات قوية، حيث لا تزال عملية الإنتساب لهذه المجالس تتحدد وفقاً لعلاقات القرابة ، والصراعات القبلية والمناطقية.
- ٢- ساهم ضعف الحكومة ومن ثم انقسامها إلى حدوث إضعاف وانكاسة لجهود المصالحة الوطنية ، كما أن انتشار السلاح والجماعات المسلحة عرقل جهود المصالحة في ليبيا.
- ٣- لا تزال الثقافة المسيطرة على إدارة مجالس المصالحة تعمل وفق عقلية شيخ القبيلة والذي يُمثله رئيس المؤسسة، فالقيم الفردية التي يُؤمن بها رئيس المؤسسة هي التي تُسَيِّر عملها، وهذا يعني ببساطة احتكار السلطة الفعلية للمؤسسة في شخص من يقودها.
- ٤- قيام البعض بمحاولات استقطاب سياسي لمجالس المصالحة، فأصبحت هذه المجالس خلال مرحلة ما بعد ٢٠١٤ م، مجالاً أيضاً للإستقطاب من قبل بعض الدول الأجنبية، والمنظمات الدولية.
- ٥- لم تهتم الحكومة بشقيها الغربي، والشرقي بمسألة تنمية معارف ومهارات وقدرات مجالس شبكات المصالحة الوطنية، كما أنه لم تتلق الدعم والتشجيع المطلوب .
- ٦- يُعاني بعض أعضاء مجالس شبكات المصالحة الوطنية من تدني المستوى التعليمي، إضافةً إلى تواضع القدرات والمهارات، وقد تجلّت مظاهر تواضع القدرات والمهارات في الاستمرار في إعادة إنتاج الممارسات السابقة، إضافةً إلى تشتت جهود المصالحة، وعدم وجود أي مشروع وطني للمصالحة.

٧- دخول عدد من الأفراد مجال المصالحة الوطنية لأسباب شخصية، حيث كان يراها البعض فرصة لتحقيق الذات، وفرض الوجود، والرغبة بالظهور، دون الاهتمام بالمرجعات المتهدفة من عمليات المصالحة ذاتها.

٤- تحديات مرتبطة بتطبيق العدالة الانتقالية:

في إطار التحديات المرتبطة بتحقيق المصالحة الوطنية تحضر مسألة العدالة الانتقالية كمتغير ذي أهمية كبيرة، لكونه شديد الصلة باقتراب المصالحة الوطنية، وهنا تبرز مجموعة من التحديات في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا، التي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها، بالرغم إقرار المؤتمر الوطني قانون العدالة الانتقالية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

إن تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب توافر الحد الأدنى من الإستقرار السياسي والأمني، وهما شرطان لا يتوفران بعد في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، إذ لا يمكن سير عجلة العدالة الإنتقالية في ظل عدم الإستقرار السياسي والفوضى الأمنية وعدم الإتفاق على شكل المنظومة الإدارية التي ستساهم في سير المنظومة العدالة الإنتقالية للوصول إلى أهدافها، أي أن الإشكالية الأساسية في تطبيق العدالة الانتقالية تكمن في تعثر الإنتقال الديمقراطي ذاته. (حسين- ٢٠٢١)

ولعل أهم وأخطر ما يواجه ليبيا يكمن في كيفية التعامل مع انتهاكات الماضي طيلة ٤٢ عام من الدكتاتورية، وأعمال القمع الوحشية التي قام بها نظام القذافي إبان الثورة، ومرحلة الصراع التي شهدت تجاوزات من كلا الطرفين، وتشمل الإنتهاكات التي عُرف بها النظام السابق، الإضطهاد السياسي من خلال تجريم الاختلاف في الرأي والمعارضة، والإعدامات والاختفاءات القسرية والتعذيب، والمحاكمة الصورية أمام المحاكم السياسية، وتأجيج الإنقسامات العرقية والقبلية، فمعالجة جرائم الماضي والجرائم التي ارتكبت خلال الثورة مسألة تزداد تعقيداً بسبب تورط أفراد من كتائب الثورة بتعذيب المحتجزين والهجمات الإنتقامية ضد جماعات تعتبر مؤيدة للنظام السابق، فينبغي للعدالة الانتقالية أن تواجه مثل هذه الإنتهاكات، غير أن مستقبل البلاد يتأثر أكثر بما نجم عن الإنتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق

الإنسان التي جعلت مناطق تعيش حالة عداء مستمر مع مناطق أخرى، خصوصاً بين مصراته وتاورغاء، بما يجعل مسألة المصالحة الوطنية وبناء الدولة الجديدة تواجه تحديات هائلة ، ولا جدال في أن الأمر يقتضي حكمة متناهية وصبراً، مثلما يقتضي قدرة على التمييز بين المجرم والمتهم والبريء، ولن يتحقق ذلك حتى تثبت للمصالحة الوطنية نجاحاً في مناطق أساسية معينة ، وفي مساحات تتسع باستمرار لتتعرز، وحتى يمكن لنظام العدالة الإنتقالية أن يقوم بدوره في معالجة هذه المسائل والتحديات. (عبد الرحمن، ٢٠١٧، www.alwasat.ly)

لقد كشفت التجربة الليبية ما بعد سقوط نظام القذافي، عن ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الإنتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية بدون تحديد لشروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، مما أدى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والإنتقال السلس للديمقراطية، وتجلى ذلك في الإنقسامات المتعددة، إضافة إلى ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار، مما عزز الإنقسامات الاجتماعية، وخلق معوقات للتعايش إشتدت تأثيراتها بدوافع سياسية، مثلما هو الحال اليوم، أبرز الأمثلة على ذلك وجود تمثلات ثقافة المنتصر والمهزوم واتساع دائرة الإتهامات، هنا تكمن الأبعاد السلبية الخطيرة لتقسيم البلاد إلى مدن ومناطق وقبائل منتصرة، وأخرى مهزومة، مما يسبب شراً اجتماعياً كبيراً، في حين يحتاج البلد اليوم بتجربته الجديدة إلى إشاعة ثقافة التسامح التي تعني القبول بالتعددية والإحترام والتنوع الثقافي وحرية الرأي والتعبير عن الصفات الإنسانية، فالتسامح يفترض المعرفة بالآخر، والإفتتاح عليه والاتصال به والحرية في التعامل والتعايش معه.

لم نجد مثل هذا في واقعنا اليوم حيث حلت المناكفة السياسية والمكابرة والإستعلاء وتزايد الشحن العاطفي والنزعات القبلية والمناطقية وإذكاء التوتر إعلامياً، مما زاد من قلق الأقليات بأنواعها المختلفة، ومن ثم لا نظن أنه سيحدث توافق ليبي بلا مصالحة مجتمعية حقيقية عبر تحقيق ما يسمى بالعدالة الإنتقالية، بالإستناد إلى مبادئ شيكاغو ما بعد النزاعات، وهي تتلخص في سبعة مبادئ وهي:

محاكمة المرتكبين للجرائم، واحترام الحق في معرفة الحقيقة، والإعتراف بالوضع الخاص للضحايا، واعتماد سياسة التثنية (العزل)، ودعم المبادرات الرسمية والمبادرات الشعبية لتخليد ذكرى الضحايا،

ودعم الإجراءات والوسائل التقليدية والأهلية والدينية في التعاطي مع الانتهاكات السابقة، والمشاركة بالإصلاح المؤسسي لدعم سيادة القانون والحقوق الأساسية والحكم الرشيد.

٥- تحدي إنتشار السلاح:

من المتطلبات الرئيسية لنجاح أي مصالحة وطنية في فترة ما بعد الصراع هي استعادة سيادة الدولة، ونزع سلاح المقاتلين السابقين، وإعادة إدماجهم في المجتمع، ولا يمكن تحقيق المصالحة في بيئة تسيطر عليها الميليشيات والأسلحة ، فقد نجح ثوار ليبيا في الإطاحة بالنظام السابق، لكن مضت أعوام كثيرة وهم يرفضون نزع سلاحهم كي يصبحوا جزءاً من بنية الدولة الليبية الجديدة، ويلاحظ أنّ هناك دولتين تحكمان ليبيا بالتوازي وهما:

الدولة الرسمية، ممثلة في المؤتمر الوطني العام المنتخب (البرلمان) ومجلس الوزراء، ودولة الثوار، أو المعارضة التي تقبض في يدها القوة العسكرية، وفي هذه الظروف، لا يمكن بأي شكل نجاح عملية المصالحة .

إنّ هدف الثوار الرئيسي، كما يصوّرونه، هو حماية ثورة ١٧ فبراير ، فما يحتاجون الحماية منه هو ثورة مضادة محتملة من قبل الموالين للنظام؛ فهم يزعمون أيضاً أنهم يريدون ضمان الانتقال الناجح من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، ومن المؤكد أنّ عدداً كبيراً من الثوار رفضوا نزع سلاحهم من مبدأ التزامهم بما يعتبرونه حماية الثورة، في حين أنّ آخرين يدفعهم انعدام ثقّتهم في عملية الانتقال ذاتها، وغالباً ما يتجلى ذلك في إنعدام الأمن، ومنع الثوار من الإلتزام بالإنّتقال ،الأمر الذي أدّى بدوره إلى إضعاف الجهود المبذولة في عملية بناء الدولة، وفي هذا الصدد، يقول ديركسالومونز: "على المقاتلين السابقين وقادتهم أن يؤمنوا بمستقبلٍ تتفوق فيه حسنات السلام على حسنات الحرب، وحتى الآن، باءت الجهود التي تبذلها الدولة الليبية الجديدة لتوفير ذلك المستقبل بالفشل .

يرى بعض المراقبين (وحتى الثوريين) أن الميليشيات قد تم اختراقها من قبل الإنتهازيين الذين انضموا إلى الثورة من أجل مصلحتهم الخاصة، وقال أحد زعماء الميليشيا :كان العدد الإجمالي للثوار الذين قاتلوا القذافي في جميع أنحاء البلاد أقل من ٤٠ ألف مقاتل يضيف: قائلاً "لقد حاربنا منذ بداية الثورة في

مصراته، ونحن نعرف أن تقديراتنا دقيقة للغاية، ولا نعرف كيف وصل عدد الثوار إلى ٢٠٠ ألف مقاتل ، وبالطبع هناك العديد من الإنتهازيين الذين يريدون الإستفادة من الثورة، إنَّ الكثير من المقاتلين السابقين مترددون في إلقاء السلاح والانضمام إلى بنية الدولة الرسمية خوفاً من أن يفقدوا الكثير من الإمتيازات التي يتمتعون بها حالياً. (Wolfram ,2013)

٦- تحدي المجتمعات النازحة (النازحون داخلياً واللاجئون):

يمثلّ النزوح الجماعي عقبة رئيسية أمام إعادة بناء التماسك الاجتماعي الليبي في مرحلة ما بعد الصراع، في هذا السياق، يشمل مصطلح (النزوح) الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين الذين فروا من البلاد، فلا يمكن أن يحدث أي انتعاش وطني في ليبيا ما دام هناك جزء لا يتجزأ من المجتمع الليبي يعيش في مخيمات للاجئين داخل البلاد أو وخارجها.

لقد تركت هزيمة النظام السابق ومقتل القذافي الموالين له في حالة من الفوضى، ودافع الخوف من الإنتقام، وخاصةً في ظل غياب سيادة القانون، وانهيار مؤسسات الدولة الأمنية، فقد اضطرت أعداد كبيرة من عناصر النظام السابق وعائلاتهم إلى الفرار من البلاد، في حين أصبح آخرون نازحين داخلياً بسبب استمرار العنف، وبحسب تقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد بلغ عدد النازحين داخل ليبيا إلى ما يقرب من ستين ألف نازح يعيشون داخلياً في مخيمات للاجئين وفي المناطق الحضرية في ليبيا (في ظروف صعبة للغاية)، ووصل عدد اللاجئين من ليبيا إلى ما يقرب مليون لاجئ، على الرغم من أن التقديرات الرسمية تُظهر أن كثيرين عادوا إلى البلاد منذ ذلك الحين، ومع ذلك فإن أعداداً كبيرة من الليبيين يعيشون الآن في تونس ومصر وهم غير مسجلين رسمياً كلاجئين، وهي واحدة من أخطر المشاكل المتصلة بالنازحين داخلياً اليوم هي مشكلة مدينة تاورغاء، وبحسب سكان مصراته المجاورة لها، شنّ مقاتلو تاورغاء التابعين لكثائب القذافي حملة اغتصاب وقتل ممنهجة خلال حصارهم الذي فرضوه على مدينة مصراته والذي دام لمدة شهرين، وبعد سقوط القذافي أجبر ثوار مصراته جميع سكان تاورغاء البالغ عددهم ٤٢ ألف على ترك المدينة التي أضحت مهجورة بالكامل، وعاش معظم أبناء تاورغاء في ثلاثة مخيمات، في حين لجأ آخرون إلى مدن ليبية أخرى أو

فروا من البلاد، ومع ذلك لا يزال سكان مدينة مصراتة يطالبون بالقصاص، بهدف منع سكانها من العودة، و في هذا الشأن قال فريد ابراهيمز، المستشار الخاص لمنظمة هيومنرايتس ووتش: "لقد تمّ ملاحقة أبناء تاورغاء، واعتقالهم، وتعذيبهم، وقتلهم، وتؤكدّ صور الأقمار الصناعية التي تمّ تحليلها من قبل هيومن رايتس ووتش، وأن ما رأيناه على أرض الواقع من تدمير منهجي للمباني السكنية والتجارية والصناعية في المدينة بعد توقف القتال في محاولة جلية لمنع عودتهم"، ويقول علي التاورغي، المتحدث باسم مخيم نازحي تاورغاء الداخليين في جنزور القريبة من طرابلس"أنّ أبناء تاورغاء أصبحوا الآن ضحايا الأعمال الوحشية"، ويضيف على "قبل أن تكشف حقيقة انتهاكات الماضي، نحن بحاجة إلى كشف حقيقة الإنتهاكات الحالية ليس كعدالة انتقالية، لكن هناك عدالة واحدة فقط لا غير وهي عدالة المنتصر". (www.libyaherald ,2013)

٧- تحدي العامل الخارجي:

لا شك أن للعامل الخارجي أثراً كبيراً في ما تمر به ليبيا في الوقت الحالي من عدم الإستقرار وغياب الأمن وحضور العنف بأشع صورته، ليزيد من الإنقسام والتشطي وصعوبة تحقيق المصالحة الوطنية بين أطراف اللعبة السياسية الليبية.

فمنذ انطلاق الثورة الليبية في عام ٢٠١١، والآلة الإعلامية لبعض الدول العربية وتحديداً الخليجية تنفث سموم حقدها، وتمارس تضليلاً وتشويهاً لكل قوى الثورة والداعمين لها، ولم تتردد هذه الدول في التحالف لمحاصرة قوى التغيير في ليبيا، أملاً منها في ترجيح كفة طرف على حساب طرف آخر سعياً لتحقيق أجنداتها في إطار التجاذب الكبير، ورغبة منها في السيطرة على الحركات المتشددة، وحرصها على كبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، ناهيك عن سعي هذه الأطراف الجامعة إلى تبديد المخاوف الثورية على تخومها، وحشر الربيع العربي في زاوية ضيقة.

وفوق هذا، فقد عازمت هذا الدول وبقوة على التدخل في شؤون ليبيا الداخلية بعد أن تخلصت من النظام الإستبدادي، بتنسيق مخابراتي مع بعض النظم الغربية وتحديداً الولايات المتحدة، لتخريب

المكتسب الثوري وتشويه صورته، ولم تكتفي بعض الدول الخليجية بالمقاربات الإعلامية والمالية فحسب لمواجهة التغيير الثوري في ليبيا، بل ذهبت أبعد من ذلك بتقديم الدعم والعتاد العسكري في الصراع القائم بين قوى سياسية وعسكرية ليبية لصالح طرف دون آخر، مؤدية إلى مزيد من الاضطرابات العنيفة والفوضى السياسية والأمنية (www.unhcr.org, 2012-2013)

وهناك محور عربي إقليمي (قطر والسودان وتركيا) وُجهت إليه اتهامات مباشرة من قبل حكومة عبد الله الثاني بدعم مليشيا (فجر ليبيا) بالأسلحة، ومنذ إنطلاق ثورة ١٧ شباط/فبراير، لعبت قطر دوراً كبيراً في تمويل الثوار ومساندتهم ضد القذافي، ودعم المجلس الوطني الإنتقالي عبر الإعتراف المبكر به، لكن سرعان ما قامت بتعديل موقفها من خلال دعم شبكة من الثوار الإسلاميين والجماعات الإسلامية المتشددة، وتزويدها بالمال والسلاح، لكن في المقابل أيضاً رصدت تقارير عدة الدعم المالي واللوجستي الذي قدمته كل من دولة الإمارات العربية ومصر إلى الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وأكثر من ذلك، فقد ذهب الدعم حد مشاركة طائرات إماراتية في قصف مواقع للقوات المناوئة لحكومة طبرق في العاصمة طرابلس في آب/أغسطس ٢٠١٤. (*International Crisis*, 201)

وبالقدر الذي كان فيه التدخل الأجنبي في ليبيا حاسماً في الانتصار على النظام، فإنه أحدث أيضاً تغييرات خطيرة انعكست آثارها على البلاد والمجتمع في فترة ما بعد سقوط النظام والسعي إلى إقامة النظام السياسي الجديد، لقد أدى التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي مدعوماً بالمال والسلاح من بعض بلدان الخليج (قطر والإمارات في المقام الأول) إلى تعميق الاعتبارات والاختلافات القبلية والجهوية وتوظيفها بشكل سلبي من ناحية، وتحويل ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي من ناحية ثانية، وهذا بدوره فتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار جماعات العنف والسلاح التي ساهمت في تلغيم الساحة الأمنية الليبية، حيث وجدت فيها التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتعاً خصباً لممارسة أنشطتها الإرهابية.

رابعاً: موقف الأطراف الإقليمية والدولية من المصالحة الوطنية الليبية:

منذ حدوث الانقسام الليبي في صيف ٢٠١٤، لم ينقطع الاهتمام به إقليمياً ودولياً، فقد أبدت العديد من الأطراف رغبتها في التوسط بين الأطراف الليبية المتصارعة من أجل التوصل إلى اتفاق ينهي الانقسام والتشرد، وأكدت تلك الأطراف أن الاستقرار لن يتحقق إلا من خلال حوار ومصالحة وطنية بين كل أطراف اللعبة السياسية الليبية، وعبروا عن استعدادهم لتقديم الدعم اللازم من أجل التوصل لحل سياسي يُنهي الأزمة في ليبيا.

ومن جانبها، أعلنت تونس في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ عن بذل جهودها من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين وتشجيعهم على الحوار والتفاهم لإيجاد تسوية سياسية شاملة في ليبيا، وخلال استقباله قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، أشار الرئيس التونسي السابق الباجي قايد السبسي إلى أن ما يقع في ليبيا له تأثيرات مباشرة على الوضع في تونس، لهذا تسعى للتوسط لحل الأزمة والوقوف على مسافة واحدة بين جميع الأطراف، وأبرز السبسي حرص بلاده على عدم التدخل في الشأن الداخلي لليبيا ودعوتها المستمرة إلى ضمان وحدة ليبيا وأمنها واستقرارها، كما جدد تأكيده على ثوابت الموقف التونسي من الأزمة الليبية وتطرق إلى مرتكزات وأهداف المبادرة التي أطلقتها تونس، وانخرطت فيها الجزائر ومصر وحظيت بترحيب مختلف الأطراف الليبية وبدعم ومساندة من القوى الدولية وشدد على أن حل الأزمة الليبية يبقى بيد الليبيين أنفسهم، موضحاً أن دور تونس ودول الجوار يقتصر على تسهيل الحوار وتشجيعه بين كافة مكونات الشعب الليبي وفي إطار من التعاون والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة القائمة والبدء في ترتيبات العملية السياسية. (إتورين، ١٩٩١)

فقد كانت الجزائر تدفع باستمرار نحو الحلول السلمية والحوارات السياسية، ودعم المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين أنفسهم، من خلال تعزيز الحوار السياسي الوطني، والإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف، ودعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي، ورفض التدخل الخارجي في الشأن الداخلي الليبي الذي تتسبب في تجاذبات وتوترات، وأن المقاربة الجزائرية تعتمد على المصالحة والحوار بين

الفرقاء الليبيين دون إقصاء من أجل تشكيل حكومة وفاق وطني تبسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، وتعيد تأهيل الجيش والأمن، وهو ما سيعزز قوة الحكومة المركزية في مواجهة الإرهاب والجماعات المتشددة، كما أعلنت الجزائر دعمها مبادرة السلم والمصالحة بين الأطراف السياسية الليبية بتاريخ ١١ تموز/يوليو ٢٠١٥، في مدينة الصخيرات المغربية كونها متوافقة مع الموقف الجزائري نحو دول الجوار وإستراتيجية تسوية الأزمات الإقليمية وتثبيت الاستقرار الإقليمي، إضافة إلى أنه متسق مع المسار العام للجهود الدولية بوساطة الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة الأزمة بواسطة الحوار السياسي والتوافق المشترك بين الأطراف الرئيسية في النزاع الليبي الداخلي. (أحمد، ٢٠١٧)

ولعب المغرب دوراً رئيساً ومؤثراً في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف الليبية لإيجاد مخرج للأزمة الليبية ودعت المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لدعم وتشجيع الحوار الوطني بهدف الوصول إلى توافقات سياسية، وخاصة فيما يتعلق ببناء المؤسسات ونزع السلاح، وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وكان المغرب قد احتضن اتفاق الصخيرات الذي تم التوقيع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دوره في الآونة الأخيرة. (عبد الحسين، ٢٠١٣، ص ١٠٤)

أما الدور المصري فقد برز بشكل واضح بعد التدخل العسكري المباشر في الصراع السياسي الليبي الداخلي، من خلال الدعم المباشر لعملية الكرامة التي أعلنها خليفة حفتر ضد الجماعات المناوئة له في أيار/مايو ٢٠١٤، تحت مبررات مكافحة الإرهاب والتطرف، وكذلك احتواء تمرد تنظيم داعش نحو أوروبا انطلاقاً من ليبيا، وكذلك الاتهامات المصرية المتكررة بدعم الجماعات الإرهابية الليبية للتطرف وعدم الاستقرار في مصر عن طريق تهريب الأسلحة، كما دعمت مصر برلمان طبرق والجيش الوطني الليبي الذي يقوده خليفة حفتر والدعوة إلى تسليحه ورفض الحوار مع الجماعات التي تصنفها بالإرهابية من ضمنها جماعة الإخوان المسلمين، غير أن مصر دعمت اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي في الأزمة الليبية واستقبلت القاهرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي فايز السراج، وهو ما يمكن أن يؤشر إلى تحول في الموقف المصري من الأزمة الليبية باتجاه

إجراء تعديلات على اتفاق الصخيرات، بما يضمن إشراك حفتر بشكل أو بآخر في السلطة. (الطاهر، ٢٠١٨)

وفي هذا الشأن أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أكثر من مرة، بأن مصر تسعى لحل سياسي يضمن تحقيق المصالحة بين جميع الأطراف، وعدم التدخل في الشأن الليبي الداخلي، ولهذا ترحب مصر وتحترم خيارات الشعب الليبي، وستتعامل مع كل الأطراف بروح الأخوة والمصلحة المشتركة، فكل ما يهم مصر أن ينعم الشعب الليبي بالاستقرار والسيادة على أرضه وثرواته، وألا يعطى الفرصة لتدخل أطراف خارجية طامعة، وتدخلات دولية تزيد الأمور تعقيداً، وتؤدي إلى تباعد بين الأشقاء، وتحول ليبيا إلى ساحة صراع إقليمية ودولية، والخاسر هو الشعب الليبي الشقيق، وكذلك ستعرض مصر لعدة مخاطر جراء وجود جماعات مسلحة وقوات أجنبية، وستسود الفوضى والاضطرابات التي تهدد شعب ليبيا وأمن مصر القومي في الوقت ذاته، ولهذا كانت القاهرة تستقبل كل الفرقاء، وتسعى إلى تقريب وجهات النظر، وإيجاد مخرج يصب في صالح الشعب الليبي، فما يتحقق لشعب ليبيا من أمن وازدهار يكون مكسباً لمصر، وللمنطقة العربية. (كرم، ٢٠١٤)

أما السودان فقد أبدى تأييده لحكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية، حيث أكد نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، محمد حمدان دقلو «حميدتي»، دعم بلاده لجميع الأطراف في ليبيا بهدف تحقيق المصالحة الوطنية، داعياً إلى ضرورة تفعيل دور القوات المشتركة بين البلدين لتأمين الحدود، والحد من الهجرة غير الشرعية (www.bbc.com/arabic)، وتعد الإمارات لاعباً مؤثراً وفاعلاً في ليبيا من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري لحكومة طبرق وقوات خليفة حفتر، في المقابل تدعم قطر حكومة الوفاق الوطني والمليشيات المسلحة المتواجدة في المنطقة الغربية.

ويمكن تحديد مواقف الأطراف الدولية في موقف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ذات الوزن الثقيل لاسيما إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، فقد أجمعت هذه الدول على مجموعة من الأفكار التي تشكل المقاربة الدولية لحل الأزمة الليبية، ويأتي على رأسها محاربة الإرهاب والتطرف، واعتماد الحوار

السياسي بين الأطراف الليبية كطريق وحيد لحل لإنهاء الأزمة الليبية وتحت رعاية الأمم المتحدة ورفض التدخل العسكري لدعم طرف ضد طرف آخر، الذي من شأنه أن يطيل أمد الأزمة ويعمق النزاع الأهلي، ويخلق بيئة مناسبة ومرتبعة خصباً لنمو وانتشار التنظيمات الإرهابية. (علاء - gate.ahram.org.eg)

وتركزت جهود الولايات المتحدة على دعم جهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، استناداً إلى إتفاق الصخيرات، وفي ذات السياق حث الأطراف الإقليمية على عدم التدخل لدعم طرف ضد طرف آخر بالسلاح والعتاد، وبخصوص الموقف الأمريكي في عهد ترامب فإنه مازال غير واضح المعالم، وإن كانت هناك مؤشرات تفيد بأن إدارة ترامب سوف تركز على أولوية محاربة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة في ليبيا. (محمد - aawsat.com)

وتعدّ إيطاليا داعم رئيس للإستقرار في ليبيا، وضد ما تمثله قوات حفتر من فوضى يمكن أن تنتهي إليها الأزمة الليبية، فإيطاليا تعتبر ليبيا بحكم تاريخها الإستعماري والقرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية منطقة ذات أهمية خاصة في مجالها الحيوي، أما الموقف الفرنسي فهو متناغم مع الموقف المصري والإماراتي من البداية، في دعم قوات خليفة حفتر، ولعبت روسيا مؤخراً دوراً قريباً من الدور الفرنسي، ومتناسق بشكل واضح مع كل من مصر والإمارات، ورحبت بريطانيا بالخطوة الإيجابية للرئيس السراج والمشير حفتر، وباستعدادهما على الإنخراط في حوار بناء يهدف للخروج بحل سياسي للأزمة الليبية، ودعت الطرفين إلى إغتنام الفرصة لتمهيد الطريق أمام المصالحة والوحدة في ليبيا. (هاني، ٢٠١٧، ص ٤٠)

خامساً: الحلول المقترحة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية:

إن فرص نجاح المصالحة مرهونة بتجاوز التحديات والعقبات السالفة الذكر، وإن كان هذا الهدف يتعلق، أيضاً بحقيقة أن الليبيين لم يتوصلوا بعد إلى تبني رؤية مشتركة لمجتمع ديمقراطي ممثل للجميع، إن مواجهة تحدي الانقسام تفرض على الليبيين ممارسة أكثر إيجابية ترتقي فوق المصالح الضيقة والآنية، تلك شروط ضرورية وجوهرية لتوفير البيئة المناسبة والرؤية الشاملة الواضحة والتوافقية لبناء

المجتمع والدولة من جديد بمشاركة الجميع وللجميع، من أجل الحاضر والمستقبل، وهو أقل تعبير عن تقدير قيمة التضحيات ودماء الشهداء، وأصدق تعبير عن الوفاء لهم.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بعد المصالحة مع الذات لكبح ما تختزنه من نزعات إقصائية تحول دون القبول بالآخر والتعايش معه، وسط إصرار بعض الأطراف على مواقفها، وستبقى حالة الانقسام التي يعيشها الليبيون ما لم يتم تشكيل إطار سياسي جامع يتبنى ميثاق وطني موحد يحوي القواسم المشتركة، والأنجح أن يتم تشكيل قائمة موحدة تضم معظم القوى والأحزاب السياسية بحيث تضمن تمثيلاً أكثر دقة للشرائح الحزبية والاجتماعية المختلفة وعدم هيمنة حزب واحد على المعادلة السياسية، مع عدم تسييس الجيش وإبعاده عن دائرة التأثير السياسي، حينها سيكون من الممكن الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضطلع بمسؤولية إدارة الشأن العام الليبي دون الخضوع للضغوط الخارجية الإقليمية والدولية.

وعلى وجه الإجمال يمكن القول بأن مجالس المصالحة الوطنية بحاجة إلى بيئة داعمة ومساندة لها وهي تكمن في الحاجة إلى وجود مؤسسات دولة قوية وفاعلة، وهذا يبدأ أولاً في توحيد الحكومات ومؤسساتها وأجهزتها، واتفاق أطراف الصراع الحقيقيين على الجلوس للتفاوض، وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الشخصية، والبحث عن حلول جذرية لإشكالية انتشار السلاح والجماعات المسلحة، كذلك الحاجة إلى وجود تشريعات تدعو وتعزز المصالحة الوطنية، كذلك الحاجة لتفعيل دور وسائل التنشئة الاجتماعية في تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي، فمثلاً :

الأسرة من خلال قيامها بوظيفتها التربوية في تعويد أبنائها على العمل بقيم التسامح وثقافة الحوار، واحترام الآخرين وغيرها من القيم، بحيث يتم تجسيدها سلوكاً وممارسة في حياتهم، وكذلك فإن المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها لها دور في تعزيز قيم المصالحة الوطنية من خلال دورها في العمل على تنظيم دورات توعية للتلاميذ والطلبة وأولياء الأمور حول أهمية المصالحة الوطنية، ودورها في تجسير الهوة بين القبائل والمناطق المتنازعة في المجتمع الليبي، والعمل على نشر ثقافة التسامح والعفو ونبد العنف، وتأكيد وحدة النسيج الاجتماعي، وذلك بتأصيلها وتضمينها في المناهج

الدراسية لمختلف المستويات التعليمية، كما أن منصات التواصل الاجتماعي، فإن لها دور كبير في توعية الأسر والمؤسسات بأهمية المصالحة المجتمعية، ووحدة النسيج الاجتماعي من خلال تبني الخطاب الإعلامي، والخطاب الديني القائم على تعزيز قيم التصالح والتعايش السلمي بين مختلف أبناء المجتمع الليبي، ونبذ العنف والإنقسام (أحمد، www.dw.com)

وبناء على ذلك يمكن تقديم الحلول والمقترحات التالية :

- ١- دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية وتطبيق مبادئ إنصاف الضحايا وجبر الأضرار، وهذا يتطلب إنشاء لجان وطنية قانونية لتقصي الحقائق وإجراء محاكمات عادلة لمنتهكي القانون.
- ٢- أن تتحمل الأطراف الليبية مسئولية حفظ وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية أو جغرافية وقبلية، لتجنب الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تترتب على تمزيق وحدة البلاد.
- ٣- والسعي الجاد لإنجاح الحل السياسي، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإبداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية ويوقف استنزاف مقدرات البلاد، بما يفتح آفاق المستقبل للنهوض والتقدم. (إبراهيم، ٢٠١٢، ص ٥-٢٣)

- ٤- بسط سيادة الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة السيادية، والعمل على بناء الأجهزة الأمنية والعسكرية على أسس وطنية تغيب وتنصهر فيها الأبعاد المنطقية والجهوية والقبلية.
- ٥- توقف بعض الأطراف الإقليمية ودول الجوار عن دعم الأطراف الليبية المتصارعة بالسلاح والعتاد، والدفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية، وإنجاح حكومة الوفاق الوطني، ومعالجة كل الإشكالات بين الأطراف الليبية عبر الحوار السياسي بعيداً عن الاحتكام للغة السلاح.
- ٦- زيادة الجهود من أجل إنجاح الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني، للذان حظيا برعاية أممية، والضغط على الأطراف الليبية المعطلة للاتفاق، وكذلك على الأطراف الإقليمية الداعمة لتلك الأطراف، للقبول بصورة فعلية بالاتفاق، لذلك ينبغي أن تتعمق جهود المصالحة وتتوسع خلال المرحلة القادمة، لاغتنام الفرصة بهدف تعزيز القدرات الليبية على تحقيق المصالحة السياسية والاجتماعية على كل المستويات، فالفرصة السانحة لمثل هذه الجهود قد لا تبقى متاحة إلى أجل غير مسمى.

سادساً: آفاق المستقبل للقضية الليبية:

يبدو أن مسارات الحوار والمصالحة مازالت تعاني من التلكؤ في خطواتها، ومازالت بعض الأطراف السياسية الليبية منغلقة على نفسها، أو ليست منفتحة بشكل كامل على الأطراف الأخرى، إما لأسباب تتعلق باختلاف الرؤى، أو بسبب العناد السياسي فيما بينها.

إن تحقيق المصالحة الحقيقية يستوجب وضع خارطة طريق ليبية واضحة مبنية على أسس علمية وواقعية وبرؤية سياسية، تحدد أساسيات المسألة الوطنية وخطوطها العريضة، تُلزم جميع الأطراف وتكون مُحصنة من الفئوية والإستثنائ ومن إغراءات الحكم، مع عدم تسييس الجيش وإبعاده عن دائرة التأثير السياسي، ويعد ملف قيادة الجيش وهو الملف الأهم وراء عرقلة المصالحة، فأول الخطوات تبدأ بإعادة ملف المصالحة إلى الليبيين، والتعامل معه كمف لبلي داخلي، ومن ثم إمتلاك الإرادة الذاتية الصادقة لإنجاحها، وعدم الرضوخ للإملاءات الخارجية، فلا تقارب في ظل المعوقات الداخلية والخارجية.

ولا يمكن تجاوز عقبة المقاربة الخارجية والصعوبات التي تخلفها بدون العمل على كسر حاجز العامل النفسي بكل آثاره السابقة وتجاوز عقبة المصالح الضيقة الفئوية والمناطقية، ولن يتأتى ذلك بدون جلوس ومكاشفة على دائرة المصالح الوطنية ولغة الحوار السلمية بكل متغيراتها وحساباتها للنأي بليبيا عن مقلب التأثير الخارجي السلبي، وحاجتها إلى بناء تجربة تصالحية تقوم على الحوار المسئول، وهي ضمن الآليات الناجعة إذا توفرت الإرادة الصادقة، والنوايا السلمية، وإيمان كل طرف من الأطراف بأنه لا يمكن تجاوز الطرف الآخر وإلغائه، وإيجاد صيغ مقبولة تحمى مصالح كل الفرقاء وفق منطق الشراكة الوطنية، خصوصاً وأن ليبيا بما تملكه من دوافع اقتصادية كبيرة كفيلة بأن تحرر الليبيين من القوى الخارجية الخطيرة.

وفي ضوء ما تقدم، وأخذاً في الاعتبار السياقات المحلية والإقليمية والدولية، تجد المصالحة الليبية نفسها اليوم أمام ثلاثة سيناريوهات محتملة، هي:

١- أن يمضي الأطراف في المصالحة مراعاة للمصالح العليا للشعب الليبي، وأن يتجاهل الأطراف المحلية أي ضغوطات خارجية إقليمية وإقليمية والدولية، وأن يتم التوصل إلى توافق سياسي بين الأطراف الليبية المتصارعة على أرضية اتفاق الصخيرات يؤدي إلى انتخابات جديدة في ليبيا وهو السيناريو المفضل (يوسف، ٢٠١٣، ص ١٧٨-١٧٩)

٢- أن يؤدي السير قدماً في الإتفاق إلى انشقاقات جديدة بين القوى والأحزاب السياسية الليبية، مما سيجعل الوضع الليبي أكثر تعقيداً من المرحلة السابقة.

٣- أن يتعثر الإتفاق في المراحل القادمة، ويعود الحال إلى نقطة الصفر، مع تعميق حالة الإحباط في الشارع الليبي.

في ظل معطيات الوضع الراهن، والتعقيدات القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً، تبدو فرص السيناريوهات الثلاثة قائمة ومفتوحة، ويصعب ترجيح فرص نجاح أي منها، مع وجود أفضلية نسبية لصالح سيناريو الحل السياسي، لكن الأمر منوط بإرادة القوى الليبية المتصارعة بالدرجة الأولى، وإرادة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الصراع الليبي (ربيع، ٢٠١٤، ص ٦٤-٦٥)

خاتمة:

يتبين لنا من خلال ما تقدم أن ثمة تحديات تواجه عملية المصالحة الوطنية في ليبيا وتقف عائقاً كبيراً أمام تقدمها، وكلما لاح في الأفق إمكانية تحقيقها، تبرز عقبات جديدة تمنع ذلك، وهو ما سيجعل المصالحة الاجتماعية أكثر صعوبة رغم أهميتها وضرورتها لإعادة الإعمار وإرساء الديمقراطية وبناء المجتمع والدولة في نهاية المطاف، كما أن هناك أطراف عربية وإقليمية لازالت تعبت بالمشهد الليبي وتمارس دور تعطيلي لمسار المصالحة من خلال محاولة طي صفحة إتفاق الصخيرات وفرض أمر واقع جديد في ليبيا، وهو ما يدعو إلى التفكير الجاد وبعبارات أكثر إلتراماً وضع خارطة طريق مبنية على أسس واضحة وبرؤية سياسية بعيداً عن التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي، كأن يركز الليبيون على بناء منظومة أمنية على أسس وطنية تكون مهمتها حماية العملية السياسية والسير قدماً في المطالب الإصلاحية السياسية والاقتصادية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال التخلص من نزعة الثأر والإنقام والإقصاء، وصياغة عقد سياسي اجتماعي جديد بالاستناد إلى دستور يمثل خارطة لتنظيم الحياة السياسية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم بن عمران، تشخيص الأزمة الليبية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، ٢٠١٢، أنظر أيضاً: علي محمد الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية، القاهرة، دار ابن خلدون، ٢٠١٢، ص ٥-٢٣.
- إيتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى ١٩١١ م، ترجمة خليفة التليسي، الطبعة الثانية، الدار العربية للكتاب، ١٩٩١.
- إيتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911 م، ترجمة خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩١.
- أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، مرجع سابق، ص ٢٣-٣٧.
- أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثالث عشر، مارس ٢٠١٧.
- الأزمة الليبية إلى أين؟ فريق الأزمات العربي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثالث عشر، آذار/مارس ٢٠١٧، ص ١٤.
- حسين درويش العادلي، المصالحة هي الحل نتسامح لنحيا، بغداد، مكتبة الثقافة والإعلام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٨.
- حسين سالم مرجين ، سالمة إبراهيم بن عمران، آفاق سوسيولوجية لدور مجالس المصالحة الوطنية في دعم وحدة النسيج الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية - المركز الديمقراطي العربي ألمانيا - برلين، العدد ١٩ ، جوان ٢٠٢١.
- ربيع ليبيا، لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٤، ص ٦٤-٦٥ .
- رودلفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت الحكم القرمانلي، ترجمة: طه فوزي، بدون دار نشر، ليبيا، ٢٠١٢.

- زاوشي صورية، الأزمة الليبية والقوى الدولية- وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة- المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤٩-٥٠، شتاء - ربيع ٢٠١٦، ص ١٥٠.
- شاهيناز بن ملوكة، التمثلات الاجتماعية من الأبعاد النظرية إلى نظرية النواة المركزية، مجلة الحوار الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠١٣.
- الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر- التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، العدد ٣٤، سبتمبر ٢٠١٨.
- عبد الرحمن أميني، مشاورات ليبية - جزائرية حول سبل تجسيد المصالحة الوطنية بوابة الوسط، ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧. <http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/152340>
- عبد الحميد ابضد ببيوك، أهم مقومات المصالحة الوطنية في www.alarabia.com
- عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٣، تموز/يوليو ٢٠١٣، ص ١٠٤.
- عز العرب محمد، العدالة الانتقالية وآليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية، المركز الاقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ١٩ يوليو ٢٠١٢. <http://www.rcssmideast.org/Articat/89>
- علاء ثابت، الدور المصري في ليبيا وفلسطين <https://gate.ahram.org.eg/News/2606762.aspx>
- فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : حجاب الإمام الرياض، العبيكان للنشر ٢٠٠٧ ص ٣٤ - ٣٧.
- كرم خميس وآخرون، العدالة الإنتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

- محمد أحمد ياسين، السودان يجدد دعمه للمصالحة في ليبيا
<https://aawsat.com/home/article/3150546/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9>
- محمد عبد الحفيظ المهدي، مسار المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي بعد ثورة ١٧ فبراير في ليبيا، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ليبيا، ٢٠١٤.
- نور الهدى بن بتقة إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية الجزائر ٢٠١٦ ص ١٦٦.
- هاني خلاف، الخريف الليبي بين مسؤولية الأطراف الليبية، ومسؤولية الأطراف الدولية والعربية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٧٠، القاهرة، خريف ٢٠١٧، ص ٤٠.
- يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣، ص ١٧٨-١٧٩.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- bin/texis/vtx/search?page=49e485f36&coi=LB&scid=49aea93a73&keywords=operations
- Building JUST Societies Enrique Sanchez, Sylvia Accra: United Nation, Reconciliational Setting Workshop Report, June 2012, P6.
- GEORGE NICKOLAS FOURLAS: JUSTICE AS RECONCILIATION: POLITICAL THEORY IN A WORLD OF DIFFERENCE the University of Oregon in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy.
- <http://www.unhcr.org/cgi-bin/refpage.pl?ref=2011>، "UNHCR Global Appeal 2012-2013 – Libya".
- <http://www.libyaherald.com/2013/04/11/inside-the-commission-for-integrity-and-patriotism> Inside the Commission for Integrity and Patriotism, 2013.
- <http://www.vamikvolkan.com/On-%22Chosen-Trauma%22.php>
- <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475>
- <https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9/t-18379582>
- International Crisis Group (ICG), Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts, Brüssel 2012.
- Libya's Transition to Democracy: Narrowing Institutional and Governance Gaps Kadlec, Amanda. The George Washington University. ProQuest Dissertations Publishing, 2012.

- Wolfram Lacher, "The Rise of Tribal Politics", in: Jason Pack (Hg.), The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future, London 2013 .
- Wolfram Lacher, "The Rise of Tribal Politics", in: Jason Pack (Hg.), The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future, London 2013.